المرأة في السعودية من التوصيم إلى التسليع

مركز طوى للدراسات

إن التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المملكة السعودية منذ تولي سلمان السلطة في يناير 2015 تستدعي قراءة الخلفيات لتحول خطاب المرأة لدى السلطة من الإقصاء والتوصيم إلى الاحتواء والتسليع، بهدف شرح السياقات المولّدة لهذه التحولات.

التوصيم البنيوي – جذور النظرة الدونية للمرأة في الدولة السعودية

منذ تأسيس الدولة السعودية، لم تكن المرأة حاضرة في الفضاء العام إلا بوصفها كيانًا موصومًا، مقيدًا بأعراف القبيلة، ومحمولًا على تصورات فقهية تُحكِم الرقابة على الجسد والدور والهوية. فقد تضافرت السلطة الدينية والسياسية والاجتماعية لتشييد بنية متماسكة من التوصيم، تحوّلت بموجبها المرأة إلى مرآة لأخلاق الجماعة، وميدان لصراع الرمز والهيمنة.

1 - الجذور الوهابية لصناعة الأنثى المُهمّشة

في قلب المشروع الوهابي الذي أسس له محمد بن عبد الوهاب في تحالفه مع آل سعود، شكّلت المرأة عنصرًا هامشيًا، ليس بوصفها فاعلًا اجتماعيًا، بل كموضوع أخلاقي يجب ضبطه. لقد تم تكريس الحجاب الكامل، وعزل المرأة عن الفضاء العام، وتحويلها إلى أيقونة للطهر والفتنة في آن، ضمن ثنائية فقهية مشبعة بالخوف من المرأة والارتياب من حريتها.

لقد تأسست الدولة السعودية الحديثة سنة 1932 على هذا النحو من التديّن السياسي، حيث ساد تفسير سلفي يربط بين "خروج المرأة" و"الفتنة"، ويُحيل حضورها العام إلى اختلال في النظام الديني والاجتماعي.

وكانت النظرة الوهابية التقليدية حول المرأة في مرحلة الترسيم المؤسسي للدولة الدينية، أن "المرأة عورة، وخروجها من بيتها لا يجوز إلا لضرورة وبضوابط شرعية مشددة". هذه النظرة الفقهية وغيرها شكّلت الأساس الفقهي لتوصيم المرأة، وتحويلها إلى كائن غير مكتمل، يحتاج إلى الوصاية الدائمة من الرجل.

2 ـ تحالف الدولة والقبيلة والمذهب

لم يكن التوصيم مجرد نتاج فقهي، بل جاء مدعومًا بتحالف ثلاثي بين القبيلة والدين والدولة. فالدولة سعت إلى شرعنة سلطتها عبر تحالفها مع المؤسسة الدينية الوهابية، التي وفّرت لها غطاءً لفرض نظام اجتماعي ذكوري صارم. وفي المقابل، وفّرت القبيلة للنظام بنية اجتماعية تحافظ على قيم الطاعة، والشرف، والعزل الجنسي.

وهكذا أصبح جسد المرأة رمزًا مركزيًا في معادلة الشرف، فتم تقييده، ومراقبته، وتحميله عبء الجماعة بكاملها. إن نظام "ولاية الأمر" على النساء، الذي ظل ساريًا حتى نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، لم يكن مجرد إجراء قانوني، بل كان انعكاسًا لبنية معرفية ترى في المرأة كائنًا ناقص الأهلية، وغير جدير بالثقة أو الحرية.

3 ـ التوصيم كأداة للضبط الاجتماعي

عبر المؤسسات التعليمية والدعوية والإعلامية، جرى ترسيخ صورة نمطية للمرأة السعودية: المطيعة، المحتشمة، المقموعة، والتي يجب أن تلتزم بالمنزل وتنتظر إذن الرجل لتتحرك. فكان الخطاب الديني في السعودية لا يرى المرأة إلا بوصفها فتنة، وأن وجودها في أي مجال عام هو تهديد للهوية الدينية والسيادة الذكورية.

هذا الخطاب لم يكتفِ بالتوصية، بل مارس القمع المباشر. فقد شكّلت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ذراعًا تنفيذية لضبط النساء في الأسواق والمدارس والمرافق العامة. وكان يكفي أن يُظن بأن عباءة فتاة ليست "سميكة بما يكفي" لتُلاحق، ويُعنَّف والدها أو ولي أمرها.

لم تُمنح المرأة السعودية الحق في التعليم إلا بصراع طويل، ولم تُفتح لها فرص العمل إلا تحت قيود قاسية، ولم يُعترف بشخصيتها القانونية إلا بشكل جزئي في السنوات

الأخيرة. وبهذا، فإن التوصيم لم يكن مجرد وصف اجتماعي، بل كان جزءًا من نظام إقصائي بنيوي، يستبطن أن وجود المرأة خطرٌ يجب التحكم به، لا طاقة يجب تمكينها.

فالدولة السعودية هندست المرأة لتكون طائعة بلا إرادة، وزيّنت ذلك الخطاب بالدين تارة، وبالقبيلة تارة، وبالحداثة المزيّفة تارة أخرى. من هنا، فإن التوصيم لم يكن انزلاقًا عابرًا، بل استراتيجية ضبط وهيمنة، يُعاد إنتاجها كلما تغيرت الظروف، حتى في المراحل التي تبدو فيها الدولة وكأنها تعيد اكتشاف "تمكين المرأة".

وعليه، يمثّل التوصيم البنيوي للمرأة في السعودية البنية التحتية التي قامت عليها بقية مراحل التعامل الرسمي مع قضايا النساء، بما فيها لاحقًا ما سُمّي بـ"تمكين المرأة" و"إدماجها في التنمية". وقد تأسس هذا التوصيم على قراءة ضيقة للدين، وتحالف مع القيم الأبوية للقبيلة، واستثمار سياسي من قبل الدولة التي أرادت امرأة طيّعة، بلا صوت، تُستخدم حين الحاجة، وتُقصى حين التمرّد.

الدولة والحداثة المشروطة

منذ سبعينيات القرن العشرين، ومع ارتفاع عائدات النفط، بدأت الدولة السعودية تعيد النظر في بعض أدوار المرأة، ليس انطلاقًا من قناعة بتحررها، بل بوصفها رصيدًا غير مستثمر يمكن توظيفه ضمن مشروع تنموي تحت السيطرة. وبذلك، بدأت الحداثة تدخل إلى النظام الاجتماعي السعودي، لكن بشكل "مشروط"، أي مشذّب ومنضبط بقيم الذكورة والوصاية، ما أدى إلى إنتاج نموذج مزدوج: امرأة تُدرّس ولا تُختلط، تعمل ولا تُقرّر، تُشارَك ولا تُحكَم.

1 ـ التعليم والعمل: بين الحاجة الاقتصادية والقلق الأبوي

دخلت المرأة السعودية التعليم النظامي في الستينيات، لكن بضغط خارجي وبتوجس داخلي. فقد مثّل تعليم الإناث "خطرًا" في عيون التيار الديني المحافظ، الذي عدّه بوابة للانفلات الأخلاقي. ومع ذلك، مضت الدولة في المشروع، خصوصًا بعد أن أصبح تعليم المرأة ضروريًا لتوفير كوادر نسائية للتدريس والتطبيب داخل مجتمع يُحرّم الاختلاط.

اللافت أن دخول المرأة سوق العمل جرى أيضًا تحت عباءة الضرورة، لا القناعة. فقد بدأت الحاجة تتزايد في قطاعات تعليم البنات، والتمريض، والخدمة الاجتماعية.

لكنها كانت فرصًا محدودة ومحاصرة بقيود صارمة: العمل في بيئة مغلقة، منع السفر دون إذن ولي الأمر، غياب الحقوق القانونية. فكان الحضور مشروطًا بالسكون، والتمكين مقرونًا بالإخضاع.

2 ـ المرأة في الإعلام الرسمي: حضور رمزي تحت السيطرة

رغم حضور المرأة في الإعلام السعودي منذ السبعينيات، فإنها ظهرت دومًا كصورة رمزية لا فاعل حقيقي. فالإعلام الرسمي استخدم المرأة لتجميل الخطاب العام وترويج "الاعتدال السعودي"، لا للتعبير عن قضاياها أو الترافع من أجلها. وقد كان ذلك واضحًا في الصحافة النسائية التي ظهرت كمساحة "آمنة"، تحت رقابة السلطة، تتحدث عن الجمال والمطبخ والعائلة، وتبتعد عن السياسة والحقوق.

أما التلفزيون الرسمي، فظل حتى مطلع الألفية الجديدة لا يُظهر المرأة وجهًا وصوتًا إلا في إطار ضيق ومجمّل. وقد خضعت الإعلاميات إلى قواعد صارمة في اللباس والحركة، وتم اختيارهن بدقة لكي يمثلن "المرأة الملتزمة"، لا المرأة المتسائلة أو المنتقدة. أي أن الدولة لم تُقصِ المرأة عن الإعلام، بل حوّلتها إلى ديكور ناعم داخل منظومة خطابية مغلقة.

3 ـ الجندرية في خطاب السلطة: تسويق لا سياسة

مع صعود محمد بن سلمان وتدشين "رؤية 2030"، تغيّر الخطاب الرسمي تجاه المرأة بشكل جذري من حيث الشكل، لا الجوهر. فقد باتت الحكومة تتحدث عن "تمكين المرأة"، ورفعت القيود عن القيادة والسفر والعمل، وأُلغيت "هيئة الأمر بالمعروف"، ودُعيت النساء إلى المشاركة في الاقتصاد.

لكن هذا التحول لم يُبنَ على اعتراف بالحقوق، بل على منطق السوق والتسويق السياسي. فالمرأة تحوّلت إلى أداة دعائية تروّج لصورة سعودية جديدة أمام الغرب، وتُستخدَم كبطاقة في التفاوض مع العالم، لا كشريك اجتماعي فعلي. وقد كتبت الباحثة هالة الدوسري أن "السلطة السعودية لم تتبنَّ أي خطاب نسوي فعلي، بل استخدمت مفرداته لتبييض سجلها أمام الانتقادات الدولية".

فالرؤية الاقتصادية الحديثة لا تعترف بالمرأة بوصفها إنسانًا حرًّا، بل بوصفها موردًا غير مُستثمر سابقًا، يجب إدخاله في دورة الإنتاج تحت مراقبة السلطة. والتمكين ـ

كما تم تسويقه ـ لم يكن مشروع تحرر، بل إعادة تشكيل دور المرأة بما يناسب السوق، لا المجتمع.

في النتائج، يمثّل انتقال المرأة من الإقصاء إلى التوظيف في السعودية مرحلة انتقالية مشروطة، تحكمها ضرورات الاقتصاد وتحولات الصورة لا قناعات سياسية أو اجتماعية عميقة. فالمرأة لم تُعامل بوصفها مواطنة كاملة، بل ككائن يمكن استخدامه في حدود ما يخدم المشروع السلطوي. وقد تداخلت مفردات الحداثة مع آليات السيطرة، فانتهينا إلى نموذج يجمع بين التمكين الظاهري والإخضاع البنيوي، بانتظار لحظة تحرر حقيقية تتجاوز منطق التوظيف وتصل إلى معنى الشراكة.

التسليع – المرأة كأداة في تسويق التحول والانفتاح

مع إطلاق "رؤية 2030"، دخل خطاب السلطة تجاه المرأة السعودية مرحلة جديدة تجاوزت الإقصاء والتوصيف إلى التسليع، حيث أصبحت المرأة تُستثمر لا فقط كقوة عاملة، بل كرمز دعائي يُجمّل التحول السياسي والاقتصادي، ويخدم سردية الانفتاح والانعتاق من التشدد. لكن هذا التحول، وإن بدا تحرريًا في الظاهر، حمل في جوهره آليات ضبط جديدة، تقوم على إعادة إنتاج الجسد النسائي بكونه رأسمال رمزي واقتصادي في خدمة مشروع الدولة، لا كيانًا مستقلاً فاعلًا في المجتمع.

1 ـ تمكين المرأة" كبروباغندا سياسية

رُفع شعار "تمكين المرأة" في كل وثائق رؤية 2030 بكونه عنوانًا لعصر إصلاحي جديد، وأُعلنت سلسلة قرارات مثل السماح للمرأة بقيادة السيارة، والسفر دون إذن ولي الأمر، والدخول في قطاعات جديدة كالجيش والشرطة والسلك الدبلوماسي. غير أن معظم هذه الإجراءات جاءت نتيجة حاجة سوقيّة وبعد ضغط دولي متزايد، لا من إرادة سياسية داخلية حقيقية. بل إن بعض هذه القرارات رافقها قمعٌ موازٍ للناشطات اللواتي طالبن بها، كما في حالة لجين الهذلول التي سُجنت وعُذبت ثم أُطلق سراحها لاحقًا دون ردّ اعتبار.

وبهذا، فإن "تمكين المرأة" في السياق السعودي لم يكن مشروعًا تحرريًا، بل بروباغندا ناعمة تستهدف تحسين صورة النظام، دون إحداث تغييرات بنيوية تمكّن النساء من التعبير، والتنظيم، والمشاركة السياسية، أو حتى الاعتراض.

2 ـ المرأة في الاستثمار والسياحة والترفيه: الجسد كأداة تسويق

أصبحت المرأة جزءًا من الفضاء الاستثماري في قطاعات مثل الموضة، والفنادق، والسياحة، والمهرجانات، حيث يتم استدعاؤها بصفتها واجهة حداثية، قادرة على طمأنة الشركاء الأجانب بأن السعودية "تتغير".

ظهر ذلك جليًا في حملات ترويج السياحة، حيث عُرضت نساء سعوديات بلا حجاب، يرتدين العباءة بطريقة غير تقليدية، يتنقلن بحرية بين المواقع الأثرية والأسواق والفعاليات.

لكن هذا الاستخدام للمرأة لم يكن تعبيرًا عن تحرر ذاتي، بل توظيفًا للجسد الأنثوي كرمز للتطور والانفتاح، يخاطب السائح والمستثمر، ويُعيد قولبة صورة السعودية في الخارج. وفي كثير من الأحيان، كانت المرأة تُعرض بصمت، بابتسامة، بلا رأي، كأنها لوحة إعلانية أكثر منها إنسانًا ذا إرادة.

3 ـ من الحجاب إلى "الزي الوطني": هندسة المظهر

شهدت السنوات الأخيرة تحولًا ملحوظًا في شكل تمثيل المرأة في الإعلام الرسمي والدولي. فقد بات يُروّج لـ"الزي الوطني النسائي" كرمز لهوية جديدة، هجينة بين التقاليد والحداثة. لم تعد العباءة سوداء بالضرورة، ولا فرض الحجاب قائمًا بقوة القانون، بل أصبحت أنماط اللباس تُستثمر للتعبير عن التنوع والمرونة.

لكن خلف هذا التنوع الظاهري، جرى إعادة تشكيل الجسد النسائي وفق المعايير النيوليبرالية: المرأة التي تُرضي السوق، وتُطمئن السائح، وتُزيّن صورة الوطن الجديد. وهكذا، أصبح الجسد الأنثوي ساحة لمعركة الرموز: هل هو تحرر أم احتواء؟ هل هو تمثيل للذات أم تصنيع للهوية؟

إن نزع الحجاب الرسمي لم يكن سوى استبداله بحجاب السوق، حيث يُعاد تسليع المرأة باسم الحرية، ويُحاصَر صوتها باسم الانفتاح. وإن خطاب التمكين الجديد الذي تبنّته الدولة السعودية لا يمكن فصله عن ديناميات التسليع النيوليبرالي، حيث تحوّلت المرأة من رمز ديني يُقمع إلى رمز سياحي يُستثمر، دون المرور بمنطقة الحقوق أو الحريات.

فالمرأة في هذا السياق ليست سوى رأسمال رمزي يُستخدم لتسويق السعودية الجديدة، لكن من دون أن يُعترف بها كشريك في صناعة القرار أو كصاحبة قضية.

وبذلك، فإن التحرر الظاهري يتحوّل إلى شكل جديد من الهيمنة، حيث تُخاطَب المرأة لا كمواطنة بل كمنتَج، ولا تُطلَب منها المشاركة بل الظهور، ولا يُنتظَر منها التفكير بل التمثيل.

مقاومة الصوت الواحد – جدليات النسوية السعودية

في ظل التحولات المتسارعة في خطاب الدولة تجاه المرأة، بدا المشهد العام وكأنه يتحرك باتجاه التحرر والانفتاح. غير أن هذا الخطاب الرسمي، وإن تبنّى شعارات التمكين، لم يسمح بولادة حركة نسوية مستقلة أو فعلٍ احتجاجي حر. فظلت النسوية السعودية تُراوح بين خطابين: أحدهما مؤدلج يستبطن الدين أو الدولة، والآخر منبريّ ينطق بلسان السلطة نفسها. وبين هذين القيدين، نشأت أصوات مقاومة حاولت تفكيك الخطاب الرسمي، وطرح أسئلة الذات والجسد والحقّ، رغم القيود والتضييقات والاعتقالات.

1 ـ بين النسوية المؤدلجة والنسوية المنبرية

تاريخيًا، نشأ في المملكة السعودية نمطان من الخطاب النسوي:

الأول مؤدلج دينيًا، يعد الدفاع عن المرأة جزءًا من خطاب إصلاحي داخل المنظومة الإسلامية، يدعو لتحسين وضعها ضمن أُطر الشريعة لا كسرها.

والثاني مؤدلج سلطويًا، يُروّج لتمكين المرأة لكن وفق شروط الدولة ومصالحها، وهو الخطاب الذي ظهر بكثافة مع "رؤية 2030"، ويستند إلى نساء يعملن داخل أجهزة الدولة أو قنواتها الإعلامية، يتحدثن عن "التحول" و"الفرص" و"التمكين"، دون مساءلة جوهرية للعنف البنيوي أو التمييز.

وبذلك، أصبحت النسوية الرسمية مجرد أداة تجميلية لا تُقلق النظام، بل تواكبه وتبرره. وهو ما دفع باحثات للنظر إلى النسوية السعودية الرسمية على أنها ليست حركة، بل خطاب علاقات عامة.

2 ـ أصوات نسائية ناقدة من الداخل

رغم القمع، ظهرت في السعودية أصوات نسائية ناقدة حاولت مساءلة الواقع من داخله، بعيدًا عن الأطر الرسمية أو الخطابات المؤدلجة. فبرزت أسماء مثل لجين الهذلول، ونسيمة السادة، وعزيزة اليوسف، وسمر بدوي، هتون الفاسي، وغيرهن، في الدفاع عن حقوق السفر والقيادة وحرية التعبير، ودفعن ثمنًا باهظًا: الاعتقال، التعذيب، النفي، والتشهير.

هذه الناشطات لم يُطالبن بإسقاط النظام أو تفكيك الدولة، بل فقط باعتراف بسيط بأن المرأة مواطنة كاملة الأهلية. لكن النظام تعامل معهن كـ"تهديد أمني"، لا كصاحبات حق، وسُجّلت أسماؤهن في الإعلام الرسمي تحت فئة "الناشطات المشبوهات"، ضمن سردية تتهمهن بالتخابر والخيانة.

ومع ذلك، فإن نضال هؤلاء النسوة أعاد تشكيل الوعي الحقوقي النسوي، وربط بين الجسد والحرية، بين الحق والقمع، بين المرأة والدولة.

3 ـ منفى الجسد والهوية: السرديات المعارضة للخطاب الرسمي

لقد عكست كتابات بعض النساء السعوديات في المهجر أو الداخل سرديات بديلة لما يُروّج له النظام، وطرحت أسئلة عن العلاقة بين السلطة والجنس، بين الحجاب والسيطرة، بين الحرية والتسليع. كتابات مضاوي الرشيد، وهالة الدوسري، ومنال الشريف، ولينا الهذلول، وريم سليمان، تأتي كأمثلة على تأملات نقدية في واقع المرأة، لا تكتفي برفض القمع، بل ترفض أيضًا التواطؤ مع "تمكين مشروط" يُقصي السياسة ويُجمّل السيطرة.

وتشير كتابات وأنشطة هذه النخبة النسوية إلى أن المنفى لم يعد جغرافيًا فقط، بل رمزيًا أيضًا: منفى في الجسد الذي لا يُسمح له بأن يتحرك كما يشاء، منفى في الخطاب الذي يُحاصر الرغبة ويُعيد تشكيل الهوية بما يخدم السوق والدين والدولة معًا.

وكما يلحظ فإن النسوية السعودية اليوم تتحرك في فراغ سياسي وإعلامي خانق، حيث لا نقابات، ولا جمعيات، ولا أحزاب، فقط نساء معزولات يحاولن كسر الحصار بوسائل ذاتية.

وتكشف جدليات النسوية السعودية عن صراع عميق بين التمكين المُحتوَى والتحرر المُقموع، بين خطاب الدولة الذي يُجيّر قضية المرأة لصالحه، وأصوات فردية تحاول تحرير المرأة من أسر السلطة والمعايير الدينية والنيوليبرالية في آن.

وفي غياب مؤسسات مدنية حقيقية، يبقى النضال النسوي في مملكة الصمت قائمًا على شجاعة الأفراد، لا قوة الجماعة، وعلى الرموز المتمردة، لا على تيار منظم. وبهذا، فإن معركة المرأة ليست مع التقاليد فحسب، بل مع سلطة ترى في جسدها حقلًا للضبط، وفي صوتها تهديدًا، وفي حريتها ثغرة في جدار الطاعة.

أبعاد التحول – تحليل ثقافي سياسي اقتصادي

ما بين القمع التاريخي والتسويق الحداثي، تمرّ صورة المرأة في السعودية بتحولات معقّدة لا يمكن فهمها دون النظر إلى البنية العميقة التي تنتج هذا الخطاب وتعيد تشكيله باستمرار. فخلف كل شعار "تمكين"، هناك سردية سلطة، وخلف كل صورة أنثوية براقة في الميديا الرسمية، هناك هندسة رمزية تُعيد قولبة الأنثى بوصفها "منتَجًا صالحًا للتداول".

ونحاول هنا تفكيك هذه التحولات من منظور ثقافي، سياسي، اقتصادي، لتبيّن كيف أصبحت المرأة ميدانًا لصراع الرموز والمصالح، لا فقط موضوعًا للتمكين أو التحرر.

1 ـ النيوليبرالية السعودية وتحويل الجسد إلى رأسمال رمزي

أعادت السياسات النيوليبرالية التي تسارعت بعد عام 2016 صياغة مفهوم "المواطنة المنتجة" من زاوية اقتصادية، وبرزت المرأة كعنصر غير مستثمر سابقًا يجب إدماجه في سوق العمل، السياحة، الترفيه، والإعلام. لكن هذا الإدماج لم يكن بهدف التحرر، بل بغرض تعظيم القيمة السوقية للدولة، وتجميلها دوليًا، وجذب الاستثمارات الغربية.

وهكذا تحوّل جسد المرأة إلى رمز تسويقي، يُستخدم في الحملات الإعلانية الرسمية، وفي صور المؤتمرات والفعاليات، لا للدلالة على وعي اجتماعي أو عدالة حقوقية، بل بوصفه رأسمال رمزي يعكس "تطور السعودية".

فالنيوليبرالية لا تحرر المرأة، بل تُعيد إنتاج قيدها ضمن شروط السوق، حيث تتحول الأنثى إلى سلعة جذابة، لكن بلا صوت أو قدرة على الاعتراض.

2 ـ خطاب المرأة في رؤية 2030: تقنينة الانفتاح وتفريغ السياسة

وضعت "رؤية 2030" التي أطلقها محمد بن سلمان المرأة في قلب خطابها الرسمي، لكن تم ذلك بلغة تقنية خالية من السياسة: أرقام، نسب، فرص، وظائف، تمثيل إداري.

هذه اللغة، وإن بدت حداثية، تنزع عن المرأة طابعها السياسي، وتُخرجها من ساحة المطالبة الحقوقية إلى فضاء الأداء الاقتصادي، حيث يُقاس التمكين بعدد الموظفات، لا بحرية التعبير أو التنظيم أو الحضور التشريعي.

فالمرأة ـ وفق هذا المنطق ـ تُدار مثل مشروع: يُستثمر فيه تدريجيًا، ويُقدَّم كواجهة للتحديث، بينما يُفصل تمامًا عن أي مجال للمعارضة أو الاستقلالية. وتمارس الدولة بذلك شكلًا من "الاحتواء المحسوب"، حيث يُسمح للمرأة بالتقدم، شرط ألّا تُخِلّ بالنظام القائم أو تطالب بتغييره.

3 ـ اختفاء السياسة خلف الجماليات: "سعودة" التحرر وتفريغه من مضمونه

لعل أخطر ما في التحول الجديد هو استخدام مفردات التمكين النسوي داخل خطاب سلطوي غير ديمقراطي، أي إعادة إنتاج خطاب تحرري ضمن شروط سلطوية.

فبينما يبدو المشهد للوهلة الأولى تحرريًا: نساء يقدن، يسافرن، يظهرن في الإعلام، إلا أن هذا الحضور لا يُترجم إلى سلطة حقيقية أو مساواة سياسية.

وبدلًا من أن تتحول هذه الإنجازات إلى عتبة لمشاركة المرأة في صناعة القرار، وصياغة القوانين، وتمثيل المجتمع، تحوّلت إلى واجهة احتفالية تُخفي غياب الإصلاح الجوهري.

تمت "سعودة" خطاب التحرر، أي جعله جزءًا من مشروع الدولة وحدها، لا من نضال النساء، وتم فصل النسوية عن السياسة، وتحويلها إلى نمط ثقافي ترفيهي، خاضع للرؤية الرسمية.

كما يلحظ فإن الخطاب الرسمي عن المرأة في السعودية لا يحررها، بل يُعيد تشكيلها بما يناسب مقاسات السلطة، ويصنع منها رمزًا تجميليًا، لا شريكًا نقديًا.

إن التحول في خطاب الدولة تجاه المرأة لم يكن تحررًا بالمعنى الحقيقي، بل هندسة سياسية رمزية واقتصادية تُمليها حاجات الصورة والاستثمار. فالمرأة نزعت العباءة السوداء، لكنها لم تتحرر من قيود الصمت؛ دخلت السوق، لكنها لم تدخل السياسة؛ ظهرت على المنصات، لكنها غابت عن دوائر القرار. وبهذا، فإن السلطة لم "تمكِّن" المرأة، بل أعادت تصنيعها، وألبستها ثوبًا حداثيًا يخفي من تحته منظومة ذكورية لم تتغير.

وفي نهاية المطاف، شهدت المرأة في المملكة السعودية تحولات ظاهرية دراماتيكية في العقود الأخيرة، حيث انتقلت من موقع الإقصاء الكامل إلى واجهة "التمكين" الرسمي. غير أن هذا التحول لم يكن نتيجة نضال نسوي حر، ولا ثمرة لتحول اجتماعي ذاتي، بل كان في جوهره انعكاسًا لإعادة هندسة الجسد الأنثوي ضمن مشروع الدولة، بما يخدم السلطة والصورة والاستثمار.

لقد بدأ حضور المرأة في المشهد السعودي بوصفها مُوصومة: كائن ناقص العقل والدين، ومصدر للفتنة، يجب أن يُعزل ويُضبط ويُحاط بسياج القبيلة والفقه والرقابة. ولعبت الدولة دورًا محوريًا في هذا التوصيم، من خلال تحالفها مع الخطاب الديني الوهابي، وتبنّيها نموذجًا سلطويًا يختزل المرأة في الحجاب والطاعة والغياب.

ثم جاءت مرحلة "الحداثة المشروطة"، حيث بدأت الدولة تستثمر وجود المرأة ضمن معادلة التنمية، ولكن بشروط محكومة بالرقابة والضبط الاجتماعي. وهكذا، دخلت المرأة التعليم والعمل، لكن من دون حقوق قانونية متكاملة، وبلا صوت سياسي مستقل.

ومع تطبيق "رؤية 2030"، شهد الخطاب الرسمي تحوّلًا لافتًا، حيث باتت الدولة تتحدث عن "تمكين المرأة"، وتروّج لصورتها بنعتها رمزًا للتغيير والانفتاح. لكن ما جرى فعليًا هو تسليع ممنهج للجسد الأنثوي، لا تحرير له: المرأة تُستخدم كأداة دعائية لتسويق الدولة الجديدة، تُظهر بلا أن تنطق، وتُمكّن اقتصاديًا دون أن تُعترف بها سياسيًا.

في مقابل ذلك، نشأت أصوات نسائية مقاومة حاولت أن تخرق جدار الصمت، ودفعت ثمنًا باهظًا في السجون والتشويه والمنافي. هذه الأصوات ـ مهما كان عددها محدودًا ـ جسّدت جوهر المعركة: ليست المرأة بحاجة إلى تمكين فوقي يُصاغ في الوزارات،

بل إلى حق في التعبير، والتنظيم، والمشاركة، وإلى تفكيك البنية الثقافية والسياسية التي ترى فيها موضوعًا للتسويق لا فاعلًا في التغيير.

وبذلك، فإن "التمكين" في الخطاب السعودي ليس نهاية التوصيم، بل شكله الجديد. فقد تبدّلت اللغة، وتغيّرت الأدوات، وتنوّعت الصور، لكن البنية السلطوية التي تُقصي المرأة حين تعترض، وتُقرّبها حين تصمت، ما تزال حاضرة. وعليه، فإن المطلوب في مقاربة ملف المرأة في هذا البلد هو على النحو الآتي:

ـ ضرورة تفكيك الخطاب الرسمي حول "التمكين" وتقييمه بناءً على المعايير الحقوقية والسياسية، لا الجمالية والإعلامية.

ـ دعم المسارات النسوية المستقلة، وتشجيع نشوء مؤسسات نسائية حقيقية قادرة على التفاوض لا التبعية.

ـ دراسة العلاقة بين النيوليبرالية و"النسوية السلطوية" في السياقات الخليجية، وخصوصًا في السعودية، كميدان مركزي لتحولات الجندر والسلطة.

ـ إعادة الاعتبار للسؤال الجوهري: هل تستطيع المرأة أن تتحرر في ظل سلطة لا تعترف بالمواطنة الكاملة؟